اليوم الوطني واستعادة الذكريات

محمد بن عبد الله الخراشي
محافظ المؤسسة العامة للتقاعد

اليوم الوطني هو يوم يرمز للعطاء والتضحية والوفاء لهذا الوطن الذي أعطى الكثير والكثير، واليوم الوطني هو يوم لاستعادة الذكريات، يوم للرجوع مع الزمن عندما وفق الله، المغفور له بإذن الله، الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن، طيب الله ثراه، إلى توحيد ثرى هذا الوطن، وأسس دولة التوحيد تحكم بشرع الله، عز وجل، ووضع القواعد لبناء أجهزة الدولة المختلفة، وأرسى القواعد الأولى للتنمية في المملكة العربية السعودية، وكان لزامًا أن يتواكب مع هذا الحراك التنظيمي والأنشطة التنموية وضع البذرة الأولى لنظام التقاعد، فكان أن صدرت فكرة نظام التقاعد ضمن المادة الرابعة من نظام المأمورين الصادر في ١٢ ربيع الأول عام ١٣٥٠هـ التي نصت على ضمان حكومة المملكة لمعاشات الموظفين ومستقبلهم، فكانت هذه هي البذرة الأولى التى زرعها الملك عبدالعزيز لنظام التقاعد ومستقبله الواعد، وتعهد هذه البذرة أبناؤه البررة من بعده حتى أصبحت شجرة يانعة تأتي أكلها في كل حين، فقد صدر في عام ١٣٦٤هـ أول نظام تقاعدي شملت مظلته جميع الموظفين الحكوميين، وفي عام ١٣٧٨هـ أنشئ أول جهاز خاص يُعنى بتنفيذ نظام التقاعد الذي يشمل المدنيين والعسكريين تحت مسمى «مصلحة معاشات التقاعد».

ولم تغب حقوق المرأة التقاعدية منذ الوهلة الأولى لبداية التأسيس، فقد وحد النظام التعامل في أحكامه بين الرجل والمرأة، فجميع الأحكام الواردة في نظام التقاعد تخضع لها الموظفة شأنها شأن الموظف، وبناءً على ذلك فإن نظام التقاعد كفل للموظفة، بعد نهاية خدمتها، الحصول على كل المزايا الواردة فيه، وكذلك حصول المستفيدين من بعدها على معاش تقاعدي بعد وفاتها.

واستمر الاهتمام بشؤون المتقاعدين بتوالي صدور أنظمة التقاعد حتى استقل كل من العسكريين والمدنيين بنظامين مستقلين بهما، فصدر نظام التقاعد المدني عام ١٣٩٣هـ، ونظام التقاعد العسكري عام ١٣٩٥هـ. وشهدت المملكة نهضة عمرانية وتنمية شملت جميع القطاعات بلا استثناء، فشيدت الجامعات، والمعاهد، والكليات العسكرية، والمستشفيات، وعبدت الطرق، وشيدت المصانع، والموانئ، والمطارات، وازدهرت مدن المملكة المترامية الأطراف، وأصبحت المملكة تعج بالأنشطة الثقافية، والاقتصادية، والصناعية، والتجارية، والعمرانية، حتى أضحت، بفضل الله ونعمته، من ضمن أكبر دول اقتصادات العالم، وبناءً على كل هذه التطورات التي شهدتها الساحة في المملكة، سعت الحكومة الرشيدة إلى رفع مستوى جهاز التقاعد، فصدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٢٧٧ في ٣٠-١٢-١٤٢٣هـ بتحويله إلى مؤسسة عامة تحت مسمى «المؤسسة العامة للتقاعد» ذات استقلال مالي وإداري، يرأس مجلس إداراتها معالي وزير المالية، الأمر الذي أعطاها المرونة الكافية لمواكبة التطور السريع الذي تشهده المملكة والازدهار في شتى المجالات، فصدر نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية بالمرسوم الملكي رقم م/٥٣ في ٢٣-٧-١٤٢٤هـ، وذلك من منطلق اهتمام الدولة ورعايتها بالمواطنين السعوديين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، وحفاظًا على حقوقهم التقاعدية والتأمينية عندما ينتقلون إلى العمل في أجهزة الدولة الخاضعة لنظام التقاعد المدني والعسكري أو العكس، وهذا النظام يستفيد منه الرجل والمرأة على السواء دون أى فرق بينهما في الحقوق والواجبات، فهو يطبق على الموظف والموظفة بصورة متساوية تمامًا، حفاظًا على حقوقهما التقاعدية والتأمينية.

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيزآل سعود، حفظه الله، توالت اهتمامات هذه الدولة المباركة بشؤون مواطنيها، حيث صدر المرسوم الملكي رقم م/٦٣ في ٢٦-١١-١٤٢٦هـ بالموافقة على النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من المدنيين العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس، وبموجب هذا النظام تمتد شبكة الحماية الاجتماعية والمظلة التأمينية لجميع المواطنين السعوديين العاملين في دول مجلس التعاون والعكس صحيح، حيث تشمل المظلة التأمينية لدول مجلس التعاون جميع العاملين المدنيين من دول الخليج في المملكة العربية السعودية، وتعد المملكة هي أول دولة من دول المجلس في إصدار الأداة التشريعية لتطبيق هذا النظام الذي يشمل الرجل والمرأة دون أي تفريق بينهما في الحقوق والواجبات.

لقد شهدت أنظمة التقاعد العديد من الإضافات والتعديلات خلال العقود السبعة الماضية، لمواكبة التغيرات والتطورات، حيث تضمنت هذه الأنظمة المتعاقبة، بالإضافة إلى الأنظمة الأخرى ذات العلاقة بالتقاعد والقرارات العامة التي تصدر بشكل منفرد، معالجة الكثير من القضايا التي تستجد نتيجة تطبيقات النظام، لتصب جميعها في مصلحة المشمولين بهذه الأنظمة، وتعالج الكثير من القضايا التي لم يتم أخذها في الحسبان عند وضع النظام، فمنذ توحيد المملكة العربية السعودية بدأت مسيرة النهضة والبناء في شتى المجالات، والتي كان من بينها قطاع التقاعد الذي يخدم شريحة كبيرة من أبناء الوطن، هذه الشريحة التي أعطت وبذلت وأسهمت في مسيرة البناء، فكان الحرص على تكريمهم والوفاء لعطائهم كبيرًا من خلال الدعم والاهتمام اللذين قدما لقطاع التقاعد منذ عهد المغفور له، بإذن الله، الملك عبدالعزيز إلى عصرنا الحاضر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أيده الله وحفظه وأدامه ذخرًا للإسلام والمسلمين، وولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وسمو النائب الثاني الأمير نايف بن عبدالعزيز، وأدام الله، عز وجل، على هذه البلاد أمنها واستقرارها.